

البنك التجاري



كل شيء يمكن تحقيقه

تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠١٣





الفهرس

٥	رسالة رئيس مجلس الإدارة
٦	نظام الحوكمة
٦	١. مقدمة
٦	٢. مجلس الإدارة
١٢	٣. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
١٥	٤. المستشارون المستقلون
١٦	٥. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
١٦	٦. الإدارة التنفيذية
٢٠	٧. هيكل الملكية
٢٠	٨. إدارة المخاطر
٢١	٩. نظام التدقيق الداخلي
٢٣	١٠. التدقيق الخارجي
٢٣	١١. متطلبات الإفصاح
٢٣	١٢. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
٢٤	١٣. حقوق المساهمين
٢٤	١٤. حقوق أصحاب المصالح
٢٤	١٥. سياسات البنك
٢٦	إختصار الكلمات



رسالة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري القطري المحترمين،

تمشياً مع المادة (٣٠) من نظام حوكمة الشركات (يشار إليه فيما يلي بـ "النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يسر مجلس إدارة البنك التجاري (يشار إليه فيما يلي بـ "البنك") تقديم تقرير حوكمة الشركات لعام 2013.

وضعت المبادئ المحددة في هذا التقرير وفقاً للإرشادات النظام سالف الذكر وسائر القوانين والأنظمة المطبقة ذات الصلة.

في ظل التركيز المتزايد على حوكمة الشركات وإدارة المخاطر من قبل الهيئات الرقابية والمستثمرين، وأصل البنك اتخاذ تدابير فعالة نحو تحسين مستوى معايير حوكمة الشركات لديه خلال عام 2013. وبالتالي، وُجد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون جهودهم لاعتماد موثيق ومستندات الحوكمة التي تتماشى مع الأنظمة المطبقة وممارسات حوكمة الشركات الأساسية.

يتمتع البنك بنظام حوكمة قوي ونحن نسعى الآن إلى ضمان سهولة الالتزام بهذا النظام. ونظراً لأهمية اعتماد نظام حوكمة قوي من أجل تعزيز نمو الأعمال والربحية، يواصل البنك التجاري سعيه لتطبيق أفضل المعايير الدولية في إطار حوكمة الشركات مع الإلتزام التام بالإرشادات والأنظمة المحلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

عبدالله بن خليفة العثية

رئيس مجلس الإدارة

نظام الحوكمة

١. مقدمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بكل بساطة وبشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازن المناسبة عبر المؤسسة لضمان إتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت. وتشمل الحوكمة الإجراءات والأسس التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين/أصحاب المصلحة.

يؤمن البنك التجاري أن القيادة والحوكمة القويتين هما ضرورة لتحقيق أداء متميز على مستوى كافة أنشطة البنك من جهة وفي علاقة البنك مع الأشخاص والمجتمعات التي يعمل ضمنها من جهة أخرى. ويتم تعزيز الشفافية والعدالة والمسؤولية عبر الشركة من خلال مجلس إدارة مؤهل ومستقل يساعده فريق إداري ذو خبرة.

وإذ يحرص البنك على تادية واجباته ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح (أي كل شخص له مصلحة في البنك بمن فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والدائنين). فقد اعتمد مجلس الإدارة ("المجلس") المعايير والممارسات التي تشكل الأسس العملية للحوكمة في البنك ووافق عليها. ويراجع المجلس هذه المعايير دورياً لضمان إلتزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة واعتماد هذه الممارسات لتحقيق الرقابة والإدارة الفاعلتين عبر البنك.

أدرجت هذه المعايير في موائيق البنك وسياساته ومستنداته المتعلقة بالحوكمة والتي سيتم تسليط الضوء عليها وعلى مبادئ الإلتزام بها في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

وبصفته شركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر وتمارس الأعمال المصرفية، يلتزم البنك أيضاً بإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك إلى اعتماد أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الممارسات المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF).

أعد هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢. مجلس الإدارة

٢.١ دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يوكل المساهمون إلى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك والإشراف على عملياته وتطبيق الحوكمة الفعالة على مستوى نشاطاته الأساسية، بما في ذلك تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية (بالإضافة إلى تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمان وضع خطة للتعاقد الوظيفي) وتحديد رؤية البنك ورسالته والموافقة على استراتيجيات الأعمال وأهدافها وتقييم الأداء وتقدير المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك وضمان الإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك.

ومن أجل توفير وسيلة منظمة ومدروسة لتحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، شكل مجلس الإدارة لجانه الخاصة وفقاً للممارسات الأساسية وأنظمة الحوكمة المطبقة محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، أوكل مجلس الإدارة مهمة إدارة البنك اليومية إلى الإدارة التنفيذية وفقاً لتعليمات واضحة وضمن الصلاحيات المفوضة لها.

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة واجب العناية وإبداء الولاء والإلتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ووثائق الحوكمة الخاصة بالبنك. ويتوقع من أعضاء مجلس الإدارة، في إطار واجباتهم تجاه البنك، أن يتصرفوا بحسن نية بناء على المعلومات المتوفرة لهم وأن يبذلوا العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك وجميع المساهمين.

يتناول ميثاق مجلس الإدارة التفاصيل المتعلقة بدور المجلس ومسؤولياته ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa كما يمكن الحصول على نسخة مطبوعة منه بناءً على طلب أحد المساهمين.

٢.٢ نهج الحوكمة

يدرك مجلس الإدارة أن تطبيق الممارسات الصحيحة في إطار حوكمة الشركات هو ضرورة للحفاظ على ثقة المساهمين التي تشكل عاملاً أساسياً في تنمية الأعمال وتحقيق الإستدامة والرياح.

وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بأنظمة حوكمة الشركات ذات الصلة والممارسات الأساسية المطبقة. ولذلك، يتوجب عليه التأكد من إلتزام البنك بمبادئ حوكمة الشركات في نشاطاته اليومية ومن بقائه على اطلاع بكل المستجدات وفقاً لمتطلبات الهيئات الرقابية المعنية (مثل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية...) وقواعد السلوك المهني.

خلال عام ٢٠١٣، أتم مجلس الإدارة ولجانته التقييم الذاتي لعام ٢٠١٢ وفقاً للممارسات الأساسية وأنظمة حوكمة الشركات. ولم ينتخب أي عضو جديد في مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٣.

٢.٥ مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة
يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان كفاءة مجلس الإدارة وأدائه وتزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. ويتولى رئيس مجلس الإدارة المسؤوليات الشاملة كما هي محددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة والذي تم إعداده تمثيلاً مع القوانين والأنظمة المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- المسؤوليات الإستراتيجية
 - توجيه مجلس الإدارة لتحديد الإتجاه الاستراتيجي للبنك والتعاون مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لتحقيق رؤية البنك وأهدافه.
 - تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة بشكل كامل وفعال في تولى شؤون مجلس الإدارة للتأكد من أنه يعمل لما فيه مصلحة البنك.
 - مراقبة أداء البنك من خلال متابعة المستجدات والتطورات التي يقدمها الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي ورفع التوصيات في ظل الخطط المقررة.
 - توجيه تركيز مجلس الإدارة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة وبعيداً عن المهام الإدارية والتشغيلية. وتأتي هذه المسؤولية من فهم الأهداف الشاملة لمجلس الإدارة لإدارة البنك ضمن الدور المحدد له. وفي هذا الإطار، ينبغي على رئيس مجلس الإدارة أن يتأكد من تركيز مجلس الإدارة على المسائل التي تقع ضمن اختصاصه وليس على المسائل الموكلة أصولاً إلى الإدارة.
 - التأكد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة كل المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
 - المشاركة بفعالية في إعداد الاستراتيجية طويلة الأجل وتطويرها، بالتوازي مع دور مجلس الإدارة كمجموعة.
 - تمثيل البنك في المبادرات الرئيسية خارج البنك مثل الجهود المبذولة لدخول أسواق جديدة أو إجراء مفاوضات رئيسية بشأن تعاملات مهمة بالنيابة عن البنك.
 - التواصل مع المساهمين الرئيسيين لفهم المسائل والتساؤلات المطروحة من قبلهم والتأكد من رفع هذه التساؤلات كما يجب إلى مجلس الإدارة ككل.

يمكن الاطلاع على موثيق الحوكمة وقواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة منها بناءً على طلب أحد المساهمين.

٢.٣ تشكيل مجلس الإدارة ومؤهلات الأعضاء

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية وغيرها من الأنظمة المطبقة، يتألف مجلس إدارة البنك حالياً من تسعة أعضاء منهم ستة مستقلين ولا يتولى أي من الأعضاء أي مسؤوليات تنفيذية. (١) يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وفقاً لمتطلبات العمل بالبنك والأنظمة المطبقة (٢) ولا بد من أن يخضع ذلك لأحكام استقلالية الأعضاء.

هذا ولا يمكن لنفس الشخص شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

يجب أن يتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيادة والإشراف على إدارة البنك وذلك لضمان زيادة قيمة أسهم المساهمين إلى أقصى حد، بالإضافة إلى المهارات التقنية والدرابية والمعرفة في المجال المصرفي والمالي والخبرة في الأسواق المصرفية والدولية لتمكينهم من تأدية مسؤولياتهم وواجباتهم. وعلى أعضاء مجلس الإدارة تخصيص الوقت اللازم والعناية الواجبة للقيام بواجباتهم طوال مدة عضويتهم.

٢.٤ إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إن مهمة لجنة الترشيحات هي الحفاظ على الشفافية في إجراءات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، وتكون اللجنة مسؤولة عن رفع التوصيات بشأن تعيين الأعضاء وترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة وإجراء التقييمات الذاتية السنوية لأداء مجلس الإدارة ولجانته.

تتم الترشيحات والتعيينات وفقاً لإجراءات رسمية وشفافة عملاً بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتمثيلاً مع النظام الأساسي للبنك وموثيق الحوكمة ذات الصلة، وينتخب المرشح لعضوية مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات لمدة ثلاث سنوات ويمكن إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة.

تنتهي عضوية العضو في مجلس الإدارة إذا تمت إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو إساءة الأمانة أو تم إعلان إفلاسه أو تغيب عن ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة أو خمسة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله مجلس الإدارة، ويحدد النظام الأساسي وميثاق حوكمة الشركات التفاصيل المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم.

مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين

يزوّد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والمسائل المتعلقة بالالتزام والحوكمة في البنك بشكل كامل وفعال.

يجب على الأعضاء التقيد بالنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة المطبقة وموائيق الحوكمة الخاصة بالبنك.

لا توجد أي أحكام نافذة لحماية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من المساءلة غير القرارات التي تصدر في الجمعيات العامة العادية لإعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية وأحكام النظام الأساسي التي تنص على عدم إمكانية إقامة النزاعات ضد أعضاء مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من الجمعية العامة.

يتولى الأعضاء غير التنفيذيين المسؤوليات المحددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة ووفقاً للقوانين والأنظمة المطبقة. وهي تشمل:

- المشاركة الفعالة في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمة في نشاطات المجلس المحددة في ميثاق مجلس الإدارة.
- تقديم المساعدة وإبداء الرأي بشأن إجراءات إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط الأعمال الخاصة بالبنك ومناقشة الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية بشكل بناء.
- مراقبة أداء الإدارة في تحقيق الأهداف المتفق عليها ودراسة تقارير أداء البنك.
- التأكد من دقة المعلومات المالية وضمان متانة الضوابط المالية وأنظمة إدارة المخاطر المعتمدة في البنك.
- التأكد من حماية مصالح البنك والمساهمين وإعطائهم الأولوية وخاصة في حالات "تضارب المصالح" وبالأخص إذا كان/عندما يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين معنياً فيها.
- المشاركة في تحديد الإجراءات المتعلقة بحوكمة الشركات وضمان تطبيقها في كل وقت.
- تخصيص الوقت للمساهمين في حال كانت لديهم أي تساؤلات لم يتم حلها أو لا يمكن حلها من خلال التواصل مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي أو في حال كان من غير المناسب التواصل معهم بشأنها.
- رفع تساؤلات المساهمين إلى مجلس الإدارة عندما تكون قنوات التواصل الأخرى غير مناسبة.
- المشاركة في عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تحمل المسؤولية بالتكافل فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة وأعماله.
- تولي أي مسؤوليات أخرى يوكلها إليهم مجلس الإدارة/رئيس مجلس الإدارة.

المسؤوليات التشغيلية

- ضمان محافظة البنك على علاقات ايجابية وتواصل مثمر مع وسائل الإعلام والوزارات الحكومية والهيئات الرقابية والمنظمات الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون رئيس مجلس الإدارة المتكلم الرئيسي باسم البنك.
 - توجيه مناقشات مجلس الإدارة. نظراً إلى أن معظم مساهمات الأعضاء تتم خلال اجتماعات مجلس الإدارة، من الضروري أن يوجه رئيس مجلس الإدارة هذه الاجتماعات نحو معالجة كل المسائل المدرجة في جدول الأعمال من خلال السماح لكل عضو بالمساهمة في المناقشات قدر الإمكان.
 - التأكد من اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة حيث يجب أن يكملوا أحدهم الآخر وأن يعملوا جيداً كمجموعة. والتأكد من وجود آليات صحيحة لتقييم أداء كل عضو بشكل منفرد ومجلس الإدارة ككل على الأقل مرة واحدة في السنة.
 - رفع التساؤلات حول أداء أحد أعضاء مجلس الإدارة إلى العضو المعني على أن تكون الملاحظات التي يبدئها رئيس مجلس الإدارة ناتجة عن دراسة دقيقة وليس عن رأيه الشخصي بالعضو.
 - ضمان تولي مجلس الإدارة المسؤوليات الموكلة إليه بالشكل الصحيح وفقاً لميثاق مجلس الإدارة.
 - مساعدة أعضاء مجلس الإدارة والقيام بالتدابير اللازمة لتطوير مهاراتهم ومعلوماتهم في مجال حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بشكل خاص والتي يحتاجونها لتأدية دورهم ضمن مجلس الإدارة ولجانه.
- ### المسؤوليات الإدارية
- إدارة الجدول السنوي لمجلس الإدارة وجدول أعمال الاجتماعات والإشراف على عملية إعداد الجدول السنوي لمجلس الإدارة بما في ذلك تحديد مواعيد الاجتماعات وتوزيع المواضيع المتكررة.
 - تولي دور قيادي والعمل بشكل وثيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين لإعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة ومراجعة جداول أعمال اجتماعات اللجان التي يقوم رؤساء اللجان بإعدادها.
 - الموافقة على الدعوات إلى الجمعية العامة ومنشوراتها والإشراف على توزيعها على الهيئات والمساهمين في الوقت المناسب.
 - التوقيع على البيانات المالية الختامية التي يقدمها المدقق الخارجي للبنك، بالإضافة إلى توقيع عضو آخر من مجلس الإدارة.
 - التأكد من نشر قرارات الجمعيات غير العادية إذا كانت تشمل أي تعديل على النظام الأساسي للبنك، وفقاً للأنظمة المطبقة.
 - ضمان قيام الإدارة بتزويد الأعضاء بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

٢.٧ أعضاء مجلس الإدارة

السيد عبدالله بن خليفة العتيبة
الرئيس

١٩٨٠	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
١.٠٧٪	نسبة الأسهم المملوكة*

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- وزير دولة؛
- مالك شركة كونتراكو ذ.م.م.؛
- رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة فطر للتأمين؛
- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من الولايات المتحدة.

الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
نائب الرئيس

١٩٩٠	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، غير مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
١.٥٨٪	نسبة الأسهم المملوكة*

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- مالك شركة فيستا التجارية؛
- شريك في شركة دار المنار؛
- شريك في دوموبان قطر؛
- شريك في شركة العقيلي للأثاث والسجاد والمكاتب؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛
- تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية.

السيد حسين ابراهيم الفردان
العضو المنتدب

١٩٧٥	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، غير مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
١.٠٦٪	نسبة الأسهم المملوكة*

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛
- رئيس مجلس إدارة كيو اي سي انترناشيونال ال سي؛
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- عضو مجلس إدارة شركة فطر للتأمين؛
- مؤسس وعضو مجلس إدارة بنك إنفستكوروب في البحرين.

المسؤوليات والممارسات الأخرى لمجلس الإدارة

تشمل الحقوق والمسؤوليات الأخرى الموكلة إلى أعضاء مجلس الإدارة:

- حق الحصول الفوري على كل المعلومات والمستندات والسجلات المتعلقة بالبنك.
- ضمان مشاركة أعضاء لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت ولجنة التدقيق والإلتزام وإدارة التدقيق الداخلي وممثلي المدققين الخارجيين في الجمعية العامة.
- إعداد برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد للتأكد من اطلاعهم على كامل مسؤولياتهم وطريقة عمل البنك عند انتخابهم.
- إعتناء برنامج تدريب رسمي مناسب لتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعلوماتهم.
- الإطلاع على آخر المستجدات في إطار حوكمة الشركات وأفضل الممارسات المتعلقة بها.
- ضمان اشتغال النظام الأساسي للبنك على إجراءات واضحة لعزل أعضاء مجلس الإدارة في حال عدم حضور اجتماعات مجلس الإدارة.

٢.٦ إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يجب أن يشكل عدد الأعضاء المستقلين ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة على أقل تقدير، على أن تتشكل الأكثرية من أعضاء غير تنفيذيين. وينبغي على الأعضاء غير التنفيذيين أن يتمكنوا من تخصيص الوقت اللازم والاهتمام الواجب للقيام بأعمال المجلس ويجب ألا تتعارض عضويتهم في مجلس الإدارة مع أي مصالح أخرى لهم.

ويتوجب على الأعضاء أن يحيطوا مجلس الإدارة علماً في أقرب وقت ممكن في حال تبدل ظروفهم بطريقة قد تؤثر على استقلاليتهم أو تقييمها.

في تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، إعتد البنك تعريف "أعضاء مجلس الإدارة المستقلين" كما هو محدد في إرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. أما فيما يتعلق بتعريف الاستقلالية وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يعتبر البنك ملتزماً بشكل عام إلا فيما يتعلق بالأحكام التي تنص على إعتبار العضو غير مستقل إذا كان عضواً في مجلس الإدارة لأكثر من تسع سنوات على التوالي. يجب إعادة إنتخاب كافة أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات. علماً أنه من خلال إعادة الإنتخاب تكون مدة عضوية بعض الأعضاء في مجلس إدارة البنك قد تعدت تسع سنوات متتالية.

السيد جاسم محمد جبر المسلم عضو

١٩٧٥	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
٨١٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- مالك شركة المسلم التجارية؛
 - عضو مجلس إدارة الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية؛
 - عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الأحمر.

السيد خليفة عبدالله السبيعي (بصفته ممثل لشركة قطر للتأمين) عضو

١٩٨٧	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
٧٨٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة قطر للتأمين؛
 - رئيس مجلس إدارة مجموعة إنترتك؛
 - العضو المنتدب في مجلس إدارة كيو اي سي انترناشيونال ال ال سي؛
 - العضو المنتدب في شركة كيو-ري للتأمين؛
 - العضو المنتدب في شركة قطر للتأمين على الحياة والتأمين الصحي؛
 - العضو المنتدب في شركة ضمان الإسلامية للتأمين (بيما)؛
 - عضو مجلس إدارة شركة قطر للعقارات؛
 - عضو مجلس إدارة شركة قطر للاستشارات الاقتصادية؛
 - حاصل على بكالوريوس في الإقتصاد والعلوم السياسية من الولايات المتحدة.

السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي عضو

١٩٨٧	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
٩٩٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- مالك شركة أميكس؛
 - مالك الشركة القطرية للرخام والزخارف الإسلامية؛
 - عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين.

السيد عمر حسين الفردان عضو

٢٠٠٢	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، غير مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
٢٥٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- الرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان؛
 - الرئيس التنفيذي لشركة فنادق ومنتجعات الفردان؛
 - الرئيس التنفيذي لشركة الفردان للسيارات؛
 - الرئيس التنفيذي لشركة الفردان العقارية في قطر وسلطنة عمان؛
 - رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك الوطني العماني؛
 - عضو مجلس إدارة الفردان للمجوهرات في قطر والمملكة العربية السعودية؛
 - عضو مجلس إدارة الفردان للإستثمار؛
 - عضو مجلس إدارة الفردان للخدمات البحرية في قطر؛
 - رئيس اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد في الشارقة؛
 - عضو مجلس إدارة مرسى عربية؛
 - عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛
 - عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛
 - عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في بيروت؛
 - تخرّج من جامعة وبستر في جنيف حاصلًا على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية.

الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني عضو

٢٠٠٢	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
٨١٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- مالك شركة المها للمقاولات؛
 - عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
 - عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الأحمر.

الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني (بصفته ممثل لمجموعة ناصر بن فالح آل ثاني) عضو

١٩٧٥	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٣	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير تنفيذي، مستقل	التصنيف في مجلس الإدارة
١٠٠٪	نسبة الأسهم المملوكة*

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- وزير النقل السابق؛
 - شريك في شركة واسط التجارية؛
 - شريك في شركة علي بن ناصر آل ثاني وأخوانه؛
 - عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛
 - حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة الهندسية.



جلوساً من اليسار:

الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة
سعادة السيد عبدالله بن خليفة العظيمة - رئيس مجلس الإدارة
السيد حسين ابراهيم الفردان - العضو المنتدب

وقوفاً من اليسار:

الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني - عضو مجلس الإدارة
السيد جاسم محمد جبر المسلم - عضو مجلس الإدارة
السيد أندرو ستيفنز - الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد عبد الله صالح الرئيسي - الرئيس التنفيذي
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني - عضو مجلس الإدارة
السيد عمر حسين الفردان - عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي - عضو مجلس الإدارة
السيد خليفة عبدالله السبيعي - عضو مجلس الإدارة

تمتتع أمينه سر مجلس الإدارة الحالية بالمعرفة والمهارات المطلوبة لتأدية دورها. وهي تتمتع بخبرة واسعة في مجال الإلتزام وحوكمة الشركات ضمن المؤسسات المالية. كما أنها تتمتع بثقة مجلس الإدارة لتأدية المهام المتعلقة به.

٣. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

شكل مجلس الإدارة عدة لجان لمساعدته على تأدية مهامه بشكل فعال وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة للتصرف بالنيابة عن المجلس. بالإضافة إلى ذلك والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات، يجب أن تستوفي لجان المجلس الحد الأدنى من الشروط المطلوبة من اللجان والمحددة في أنظمة حوكمة الشركات المطبقة.

لدى البنك ست لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق والإلتزام
٢. لجنة المخاطر
٣. اللجنة التنفيذية
٤. لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة
٥. لجنة الترشيحات
٦. لجنة المكافآت

وتكون لكل لجنة اختصاصاتها وواجباتها وصلاحياتها كما هي محددة من قبل مجلس الإدارة وفي ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الذي أقره مجلس الإدارة. وقد أعد الميثاق سالف الذكر وفقاً للأنظمة وقانون الشركات التجارية وممارسات حوكمة الشركات الأساسية.

٣.١ لجنة التدقيق والإلتزام

تكون لجنة التدقيق والإلتزام مسؤولة في المقام الأول عن الإشراف على جودة ممارسات البنك ودقتها في إطار المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية والتفارير المالية بالإضافة إلى تحديد متطلبات الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاييرها وآليات الرقابة على كل النشاطات التي تنطوي على مخاطر عبر البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد خليفة عبدالله السبيعي	الرئيس
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو بديل

تتألف لجنة التدقيق والإلتزام من ثلاثة أعضاء مستقلين وعضو واحد بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وتأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٢.٨ إجتماعات مجلس الإدارة

تمشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة، يعقد المجلس ستة اجتماعات على أقل تقدير (على الأقل مرة واحدة كل شهرين) بناءً على (١) إشعار كتابي موجه من رئيس المجلس أو نائبه قبل أسبوع واحد على الأقل من موعد الاجتماع أو (٢) طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة. تحدد مواعيد إجتماعات مجلس الإدارة في جدول مجلس الإدارة بحسب الأحداث الرئيسية وبالترتيب مع اختتام الفترات المالية للبنك. يجب تضمين جدول أعمال الاجتماع في الإشعار الموجه من رئيس المجلس أو نائبه أو بناءً على طلب أحد أعضاء المجلس الآخرين. ويستطيع الأعضاء أن يطلبوا إدراج بنود معينة في جدول الأعمال. ينتظر من الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة للحضور شخصياً إلى كافة اجتماعات المجلس المقررة واجتماعات لجان المجلس التي ينتمون إليها. وتكون الدعوة إلى اجتماع المجلس صحيحة فقط بحضور (سواء شخصياً أو بالإنابة) أغلبية الأعضاء (على الأقل خمسة من تسعة أعضاء) وشرط حضور على الأقل أربعة أعضاء شخصياً. تتم عملية التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك. كما يجب تسجيل المسائل المطروحة والقرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة في محضر الاجتماع الذي يحتفظ به أمين سر المجلس.

خلال عام ٢٠١٣، عقد مجلس الإدارة سبعة إجتماعات كما هو مبين أدناه:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١٧ يناير ٢٠١٣	٩ أعضاء
٢٦ فبراير ٢٠١٣	٧ أعضاء
١٧ أبريل ٢٠١٣	٧ أعضاء
١٧ يونيو ٢٠١٣	٨ أعضاء
٢٣ سبتمبر ٢٠١٣	٨ أعضاء
١١ نوفمبر ٢٠١٣	٦ أعضاء
٩ ديسمبر ٢٠١٣	٨ أعضاء

٢.٩ أمين سر مجلس الإدارة

عين مجلس الإدارة أمين سر لتوفير الدعم الإداري إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجانته ورئيسه وتسهيل أدائهم لمهامهم المتعلقة بمجلس الإدارة. ويتم تعيين أمين السر أو عزله فقط بموجب قرار من مجلس الإدارة.

كما يكون أمين السر، تحت إشراف رئيس المجلس، مسؤولاً عن ضمان الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وعن التنسيق بين الأعضاء من جهة وبين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة والموظفين من جهة أخرى. ويكون أمين السر مسؤولاً أيضاً عن الاحتفاظ بمستندات ووثائق مجلس الإدارة وتولي التواصل مع مصرف قطر المركزي والحكومة والوزارات والمؤسسات وغيرها من الجهات الخارجية.

٣.٢ لجنة المخاطر

تكون لجنة المخاطر مسؤولة في المقام الأول عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو

تتألف لجنة المخاطر من عضوين غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة سياسات المخاطر والمعايير ذات الصلة والمنهجيات المستخدمة في إدارة مخاطر البنك والموافقة عليها;
- مراجعة مستويات تحمل المخاطر وحدود المحافظ وإقرارها، بما في ذلك الحدود المرتبطة بالقطاع المصرفي والجغرافية وجودة الأصول وغيرها;
- إدارة كل المسائل المتعلقة باستمرارية أعمال البنك بما في ذلك حماية أمن المعلومات والاستعدادات ذات الصلة;
- الإشراف على أعمال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية على مدار العام;
- مراجعة التقارير المتعلقة بالأصول المعرضة للمخاطر والتعرضات والتقارير الأخرى المتعلقة بمحافظ البنك واتجاهاته;
- مراجعة خطط استعداد البنك لتطبيق بازل ٣.

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت لجنة المخاطر أربع مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١ أبريل ٢٠١٣	٣ أعضاء
١٠ يونيو ٢٠١٣	عضوان
٧ أكتوبر ٢٠١٣	عضوان
١١ ديسمبر ٢٠١٣	٣ أعضاء

وفقاً لمبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع إدارتنا التدقيق الداخلي والإلتزام تقاريرهما إلى لجنة التدقيق والإلتزام مباشرة بينما يكون رئيس التدقيق ورئيس الإلتزام مسؤولين عن رفع التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وعند الضرورة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ورفع التوصيات بشأن اعتمادها إلى مجلس الإدارة;
- مراجعة نطاق خطط التدقيق الداخلي والإلتزام لعام ٢٠١٣;
- الإشراف على أعمال المدققين الخارجيين خلال السنة ورفع التوصيات فيما يتعلق بإعادة تعيينهم;
- مراجعة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي تطرحها الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون، بما في ذلك مراجعة كافة التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تتضمن مراجعات الائتمان وتقارير التحقيق);
- مراجعة الردود المرسله من قبل البنك إلى مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي;
- متابعة التقدم الذي يحرزها البنك في حل المسائل المحددة في تقارير التدقيق الداخلي وتقرير المدققين الخارجيين الموجه إلى الإدارة وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي;
- مراجعة نتائج مراجعات الإلتزام التي تمت على مستوى كل إدارات البنك والتي ترفعها إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى الهيئات الرقابية الأخرى;
- ضمان إطلاع إدارة البنك على القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية مع تقييم التأثيرات ذات الصلة ووضع خطة لتطبيقه;
- الإشراف على مشروع تصحيح البيانات (المرحلة الأولى) ضمن نظم تكنولوجيا المعلومات عبر البنك;
- عقد اجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة كل شهرين ومع رئيس إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأقل مرة واحدة في السنة، وذلك دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت لجنة التدقيق والإلتزام خمس مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢٧ يناير ٢٠١٣	٣ أعضاء
٩ أبريل ٢٠١٣	عضوان
٢٠ يونيو ٢٠١٣	٣ أعضاء
٦ أكتوبر ٢٠١٣	٣ أعضاء
٥ ديسمبر ٢٠١٣	عضوان

٢١ أغسطس ٢٠١٣	عضوان
١٦ سبتمبر ٢٠١٣	٣ أعضاء
٢٢ سبتمبر ٢٠١٣	٤ أعضاء
٢٨ أكتوبر ٢٠١٣	٣ أعضاء
١١ نوفمبر ٢٠١٣	٤ أعضاء
١٩ نوفمبر ٢٠١٣	٣ أعضاء
١٦ ديسمبر ٢٠١٣	٣ أعضاء
١٩ ديسمبر ٢٠١٣	٤ أعضاء

٣.٣ اللجنة التنفيذية

تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بشكل خاص بالتسهيلات الائتمانية (ضمن الحدود المسموح بها) والتي تنشأ بين اجتماعات مجلس الإدارة وتتطلب مراجعته وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات مجلس الإدارة.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد عبدالله بن خليفة العطية	الرئيس
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها؛
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التسهيلات الائتمانية التي تتعدى قيمتها ١٠٪ من رأسمال البنك واحتياطياته؛
- مراجعة التعرض للمخاطر على مستوى البلد وعلى مستوى المؤسسات المالية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التعديلات في حدود المخاطر على مستوى البلد التي أوصت بها الإدارة؛
- مراجعة المقترحات الائتمانية والموافقة عليها تمثيلاً مع الصلاحيات المفوضة لها.

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت اللجنة التنفيذية ١١ مرة وتم توثيق محاضرات هذه الاجتماعات حسب الأصول. كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١١ يناير ٢٠١٣	٣ أعضاء
٤ فبراير ٢٠١٣	٤ أعضاء
٤ مارس ٢٠١٣	٤ أعضاء
٢٥ مارس ٢٠١٣	٤ أعضاء
٢٢ أبريل ٢٠١٣	٣ أعضاء
١٩ أبريل ٢٠١٣	٣ أعضاء
٦ مايو ٢٠١٣	٣ أعضاء
٢٠ مايو ٢٠١٣	٣ أعضاء
٢٧ مايو ٢٠١٣	٣ أعضاء
٣ يونيو ٢٠١٣	٣ أعضاء
١٧ يونيو ٢٠١٣	٤ أعضاء
١ يوليو ٢٠١٣	٣ أعضاء
٢٢ يوليو ٢٠١٣	٣ أعضاء

٣.٤ لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة

تتولى لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة مسؤولية معالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة والموافقة على كافة الاستراتيجيات والخطط والميزانيات/الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك فيما يرتبط بكل منها.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد عبدالله بن خليفة العطية	الرئيس
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو
السيد أندرو ستيفنز (الرئيس التنفيذي للمجموعة)	عضو
السيد عبدالله صالح الرئيسي (الرئيس التنفيذي)	عضو

تتألف لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل والرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة كل السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعملياته والموافقة عليها، بما في ذلك كل السلطات التي تحتاجها الإدارة التنفيذية لتأدية مسؤولياتها (ما عدا السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة كما هو محدد في تفويض الصلاحيات الخاص بمجلس الإدارة)؛
- إستلام التقارير والتحليل المتعلقة بأداء البنك المالي والتشغيلي وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية بالمقارنة مع الاستراتيجيات ذات الصلة؛
- مراجعة الميزانية التشغيلية وميزانية النفقات الرأسمالية والموافقة عليهما؛
- إتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بممتلكات الشركة بما في ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاستحواذ على الممتلكات والموافقة على النفقات الرأسمالية والتشغيلية الأخرى؛

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت لجنة الترشيحات مرتين وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
عضوان	١٠ أبريل ٢٠١٣
عضوان	١٣ يونيو ٢٠١٣

٣.١ لجنة المكافآت

تكون لجنة المكافآت مسؤولة عن تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين أخذاً في الاعتبار أهداف البنك طويلة الأجل.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ جبرين علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد جاسم محمد جبر المسلم	عضو بديل

تتألف لجنة المكافآت من عضو واحد غير تنفيذي وعضوين مستقلين وعضو واحد بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الموافقة على خطة المكافآت والمزايا لعام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت لجنة المكافآت مرتين وتم توثيق محضر هذا الاجتماع حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
٣ أعضاء	١١ يناير ٢٠١٣
٣ أعضاء	٨ ديسمبر ٢٠١٣

٤. المستشارون المستقلون

يجوز لمجلس الإدارة ولجانته الإستعانة بمستشار أو مستشارين في أي مسألة تتعلق بشؤون البنك، ويتحمل البنك النفقات والتكاليف المتعلقة بتعيين المستشارين المستقلين.

في عام ٢٠١٣، بلغ مجموع التكاليف المترتبة على البنك فيما يتعلق بتوكيل المستشارين ٧١,٧ مليون ريال قطري.

- مراجعة وتقييم أي تغييرات في ممارسات الحوكمة الدولية والمحلية والتي قد تؤثر على تطبيق البنك لسياسات الحوكمة الخاصة به وإدارتها والتوصية بالإجراءات التي يجب اتخاذها بالنسبة لهذه التغييرات عند الضرورة.

وفي عام ٢٠١٣، اجتمعت لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة ١٣ مرة وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
٤ أعضاء	٢٠ يناير ٢٠١٣
٤ أعضاء	٤ فبراير ٢٠١٣
عضوان	١٨ مارس ٢٠١٣
٤ أعضاء	١٧ أبريل ٢٠١٣
٤ أعضاء	١٣ مايو ٢٠١٣
٣ أعضاء	٣ يونيو ٢٠١٣
٤ أعضاء	٩ يونيو ٢٠١٣
٤ أعضاء	١٧ يونيو ٢٠١٣
٤ أعضاء	٧ يوليو ٢٠١٣
٤ أعضاء	٢٢ سبتمبر ٢٠١٣
٣ أعضاء	٦ نوفمبر ٢٠١٣
٤ أعضاء	٨ ديسمبر ٢٠١٣
٣ أعضاء	١١ ديسمبر ٢٠١٣

٣.٥ لجنة الترشيحات

تكون لجنة الترشيحات مسؤولة عن رفع التوصيات بشأن تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو إعادة ترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة بالإضافة إلى إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ جبرين علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
السيد جاسم محمد جبر المسلم	عضو
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو بديل

تتألف لجنة الترشيحات من عضوين مستقلين وعضو واحد بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانته وتقييمه؛
- مراجعة البرنامج التعريفي للبنك والموافقة عليه.

٥. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١١/٧٥ وقانون الشركات التجارية رقم ٢٠٠٢/٥ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنظام الأساسي. ويقدم نظام المكافآت إلى المساهمين في الجمعية العامة لإقراره ومن ثم يتاح للعامّة. يجب على مجلس الإدارة تقييم المخاطر المعنية في تحديد المكافآت والمزايا وتسديدها ومراجعة السياسة والنظام وفقاً لنتائج التقييم.

وفقاً لسياسة مكافآت مجلس الإدارة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد المكافآت، مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم بالإضافة إلى أداء البنك. قد تشمل المكافآت عناصر ثابتة وعناصر مرتبطة بالأداء تكون مبنية على أداء البنك طويل الأجل.

يمكن أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على شكل:

- رواتب ثابتة؛
- أتعاب مدفوعة للأعضاء؛
- مزايا عينية؛
- نسبة مئوية من أرباح البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- لن يشارك أي من أعضاء مجلس الإدارة في تحديد المكافآت الخاصة به ولن يشارك كذلك في اجتماعات مجلس الإدارة التي تتم الدعوة إليها لمناقشتها.
- تمنح المكافآت إلى مجلس الإدارة على أساس سنوي شرط ألا يزيد مجموع هذه المكافآت عن ١٠٪ من صافي أرباح البنك السنوي بعد خصم قيم الإهلاك والاحتياطيات وتوزيع أرباح بنسبة ٥٪ من رأسمال البنك المدفوع.
- توافق الجمعية العامة على قيمة هذه المكافآت سنوياً أخذة في الاعتبار مستوى ربحية البنك.

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٣، بلغ مجموع مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠١٣ (بما في ذلك المكافآت الثابتة ورسوم حضور الاجتماعات) ٢٣,٨٥ مليون ريال قطري (بانتظار موافقة الجمعية العامة للبنك) (بالمقارنة مع ٤٦,٠٨ مليون ريال قطري في ٢٠١٢).

فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية والموظفين، وضع البنك نظام مكافآت يحدد هياكل المكافآت الخاصة بالإدارة التنفيذية والموظفين ويعتبر تنافسي بالمقارنة مع السوق ويكافئ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وريحيته ويتماشى مع استراتيجية البنك.

بلغت رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٧٥,٣٠ مليون ريال قطري (٢٠١٢: ٧٠,٢٨ مليون ريال قطري)

٦. الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتولى الإدارة التنفيذية (أي مجموعة الأشخاص الذين يعينهم مجلس الإدارة ليتولوا المسؤولية التشغيلية للبنك) مسؤولية الإدارة اليومية لكافة عمليات البنك. فتكون مسؤولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وأمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجية.

يتراأس البنك السيد / أندرو ستيفنز، الرئيس التنفيذي للمجموعة، منذ عام ٢٠٠٨. وفي يوليو ٢٠١٣، تم تعيين السيد عبدالله صالح الرئيسي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك وهو يرفع تقاريره للرئيس التنفيذي للمجموعة. ويدعم الرئيس التنفيذي فريق متخصص يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة للإشراف على الأعمال المصرفية الرئيسية التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الإستهلاكية والخدمات المصرفية للأفراد بالإضافة إلى وظائف مساندة أخرى تشمل إدارة المخاطر والعمليات المصرفية والعملاء الاستراتيجيين والشؤون القانونية والشؤون المالية والفعالية التنظيمية والخزينة والأسواق المالية والتسويق والتدقيق الداخلي والإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما في تاريخ هذا التقرير، ضمت الإدارة التنفيذية للبنك الأشخاص المذكورين أدناه:

السيد أندرو ستيفنز

الرئيس التنفيذي للمجموعة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من جامعة برمنجهام عام ١٩٨٠ حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في العلوم المالية والمصرفية.
- بدأ حياته المهنية في المجال المصرفي عام ١٩٨٠ حيث التحق بالعمل لدى بنك ستاندرد تشارترد في دبلن، أيرلندا. وانتقل بعدها إلى هونغ كونغ والبحرين ومن ثم المركز الإقليمي للبنك لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا قبل أن ينتقل إلى أوغندا ليتولى إدارة أعمال بنك ستاندرد تشارترد في المنطقة الأفريقية.
- التحق بالبنك التجاري عام ١٩٨٩ وتم تعيينه كأول مدير عام مساعد للخدمات المصرفية للأفراد عام ١٩٩٤ ومن ثم مدير عام البنك التجاري عام ٢٠٠٥ قبل أن يصبح الرئيس التنفيذي للبنك عام ٢٠٠١ والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري عام ٢٠٠٨.
- يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ سنة في العمليات المصرفية الدولية.
- عضو مجالس إدارة البنك الوطني العماني والبنك العربي المتحد وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أورينت ١ المحدودة.
- نائب رئيس مجلس إدارة أترناتيف بنك.
- عضو مجلس إدارة كيو اي سي أترناتيفونال ال سي وعضو في مجلس كبار العملاء الدوليين لشركة فيزا.

السيد عبدالله الرئيسي

الرئيس التنفيذي

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من جامعة بورتلاند الحكومية عام ١٩٨٢ حاصلاً على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاجتماعية.
- التحق بالبنك التجاري عام ١٩٩٨.
- أصبح نائب الرئيس التنفيذي في مارس ٢٠٠٧ ومن ثم الرئيس التنفيذي في يوليو ٢٠١٣.
- عمل سابقاً في شركة قطر للأسمدة "قافكو".
- يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٦ عاماً تشمل خبرة واسعة في مجال البنوك إضافة لعمله في مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية وبنك الدوحة على التوالي.
- رئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة شركة سي بي كيو فايننس المحدودة.

السيد نيكولاس كولمان

مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من جامعة لندن غيلدهول حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد.
- التحق بالعمل لدى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة في ٢٠٠٨.
- يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٢ عاماً كمصرفي متمرس لدى بنك نيويورك في لندن وبنك وستمنستر الوطني في لندن وبنك مورجان ستانلي في لندن.
- عمل سابقاً في شركة آرثر يونغ في الكويت.
- زميل في جمعية المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز.
- عضو في مجالس إدارة البنك العربي المتحد والفرناتيف بنك وشركة أورينت المحدودة وشركة جيكو ذ.م.م. وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة.

السيد سانديب شوهان

مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع التشغيلي للمجموعة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من المعهد الوطني للتكنولوجيا في الهند.
- التحق بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس القطاع التشغيلي للمجموعة في ٢٠٠٨.
- عمل سابقاً لدى بنك باركليز في لندن.
- يتمتع بخبرة مهنية دولية في مجال العمليات المصرفية والتكنولوجيا تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً أمضى خمس سنوات منها لدى بنك مورجان ستانلي وثمان سنوات لدى مجموعة سيتي غروب في مختلف مصارفها المنتشرة في دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا إضافة لدول أخرى في آسيا والولايات المتحدة.
- حاصل على درجة خبير معتمد من الجمعية البريطانية للكمبيوتر.
- عضو مجلس إدارة شركة أورينت المحدودة.

السيد عبدالجليل برهاني

مدير عام تنفيذي. العملاء الاستراتيجيين

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من كلية إدارة الأعمال في جامعة شمال أريزونا عام ١٩٩٢.
- التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٣ وبدأ حياته المهنية في مجال الخدمات المصرفية للشركات كمسؤول علاقات العملاء. تمت ترقيته إلى مدير عام تنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية للشركات في يناير ٢٠٠٩.
- يشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي. العملاء الاستراتيجيين.

السيد ستيفن مولنز

مدير عام تنفيذي. الخدمات المصرفية للشركات

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- التحق بالبنك التجاري عام ٢٠٠٩ كرئيس الائتمان للمجموعة وتمت ترقيته إلى مدير عام تنفيذي. الخدمات المصرفية للشركات في سبتمبر ٢٠١٠.
- يمتلك خبرة مصرفية تزيد عن ٣٥ سنة منها ٢٤ سنة لدى مجموعة بنك وستمنستر الوطني وستين لدى بنك اي سي اي سي اي وثمان سنوات بوظيفة مدير إقليمي لعمليات الائتمان لدى ندبنك في مكاتبه الإقليمية في هونغ كونغ.
- زميل لمعهد المصرفيين.

السيد جيمس كنيلى

مدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- التحق بالعمل لدى البنك كمدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية عام ٢٠١١.
- قبل التحاقه بالبنك، تولى إدارة مكتب استشارات تدريبية في مجال الإدارة والأعمال في لندن. وقبل ذلك، شغل منصب مدير إدارة الموارد البشرية لمدة أربع سنوات في "بانكو سانتاندر" خلال عملية دمج أعمال البنك في المملكة المتحدة.
- أمضى خمس سنوات كمدير إدارة الموارد البشرية ورئيس قسم الأعمال في مجموعة اي ال جي في المملكة العربية السعودية وتولى مناصب رفيعة في مجال الموارد البشرية مع ديكسونز ومجموعة غرانادا وساينزبورن.

السيد دين بروكتور

مدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري في ٢٠١٢ كمدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد.
- وقبل ذلك، شغل منصب رئيس تنفيذي لأربونوت لاثام وشركاه، بنك خاص في المملكة المتحدة، لمدة ثلاث سنوات.
- كان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة أربونوت المصرفية وهي شركة مدرجة في المملكة المتحدة.
- عمل سابقاً لدى سيتي بنك حيث شغل منصب عضو منتدب، خدمة الأفراد وإدارة الثروات في المملكة المتحدة بما في ذلك شركة إغ للخدمات المصرفية، وشغل على الصعيد الدولي منصب رئيس قسم البطاقات الائتمانية للشرق الأوسط خارج الإمارات العربية المتحدة.
- أمضى ١٤ سنة في بنك لويدز حيث عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في كل الأقسام.
- رئيس مجلسي إدارة شركة أستيكو قطر وشركة مصون لخدمات التأمين وعضو مجلسي إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية وشركة أورينت المحدودة.

السيد فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الشاملة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- إلتحق بالبنك التجاري عام ٢٠٠٠ ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الحكومية والدولية.
- يتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والعمليات وقد بنى علاقات متينة وسمعة ممتازة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع المصرفي.
- حصل على درجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة وايلز ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة درهام.
- عضو مجلس إدارة ألترناتيف بنك.

السيدة رنا صلات

مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ حاصلة على شهادة في اللغة الإنجليزية.
- إلتحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدربة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمت ترقيتها إلى منصب مساعد إدارة المخاطر.
- تمت ترقيتها عدة مرات بعد ذلك: مدير إدارة المخاطر الائتمانية عام ٢٠٠٣ ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥ ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨ ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩ ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١ ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع الائتمان عام ٢٠١٣.
- لديها خبرة ١٦ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري.

السيد خوداد فرتاس

مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع القانوني للمجموعة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- إلتحق بالبنك التجاري عام ٢٠٠٧ ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع القانوني للمجموعة.
- عمل سابقاً مع شركة المحاماة ألن أند أوفري في لندن وفرانكفورت وميلانو.
- يتمتع بخبرة ١٢ عاماً كمحام في المجال المصرفي والمالي.
- محام إنكليزي مؤهل ومحام أجنبي مسجل في نقابة المحامين في ميلانو.
- تخرج من جامعة أوكسفورد عام ١٩٩٧ حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الدراسات الشرقية (باللغة العربية).

السيد جيريمي دايفيس

مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع التسويق

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- إلتحق بالبنك التجاري في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع التسويق عام ٢٠١٢.
- بدأ حياته المهنية في وكالة الإعلان متعددة الجنسيات جي والترطومسون عام ١٩٩٠ بعد أن تخرج من كلية الحقوق في جامعة اكزتر.
- حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية جادج للأعمال التابعة لجامعة كامبريدج، وأصبح مؤسس العلامة التجارية والخدمات الاستشارية الرقمية والعضو المنتدب لشركة جي والترطومسون.
- إلتحق بمجموعة ان تي ال كمدير تسويق عام ٢٠٠١.
- تم تعيينه كمدير العلامة التجارية والاتصالات في أبي ناشونال/سانتاندرا عام ٢٠٠٣.
- إلتحق بمجموعة اي او ان كمدير العلامة التجارية والاتصالات في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٨ حيث تولى كافة النشاطات التسويقية في المملكة المتحدة بالإضافة إلى الاتصالات الداخلية والعلاقات والشؤون العامة قبل أن يتم تعيينه كمدير تسويق لإدارة حلول الطاقة الجديدة في شركة اي او ان عام ٢٠١١ حيث عمل على تحسين مستوى رضى العملاء عبر الأسواق الرئيسية للشركة في كافة أنحاء أوروبا.

السيد ريشة أمين محي الدين

مدير عام تنفيذي، قطاع الأسواق المالية والخزينة

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من كلية بوسطن في الولايات المتحدة حاصلاً على شهادة ماجستير في العلوم ومن ثم حصل على شهادة ماجستير إدارة الأعمال من كلية ملبورن لإدارة الأعمال في أستراليا.
- إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري في يناير ٢٠١٣ بعد أن كان يعمل في بنك باركليز.
- يتمتع بخبرة عالمية تفوق ٢٠ سنة في مجال الخزينة والأسواق المالية، في باركليز وسيتي بنك والبنك المتحد المحدود في منطقة الشرق الأوسط وبباكستان.

وفقاً لميثاق المخاطر. تلخص النشاطات الأساسية لهذه اللجان كما يلي:

- اللجنة التنفيذية (EXCO):
 - يترأسها الرئيس التنفيذي وتجتمع بانتظام مرة واحدة في الشهر أو حسب ما تقتضيه الأعمال. تشمل مهمتها الأساسية وضع خطة الأعمال والميزانية السنويتين للبنك ومراقبة تطبيقهما.
- لجنة المخاطر (MRC):
 - تشكل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري وذلك في إطار المسائل المتعلقة بالمخاطر في البنك. وهي تقدم التقارير المتعلقة بسياسة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تراقب اللجنة مستويات المخاطر الائتمانية والمخاطر الناتجة عن الخدمات المصرفية للأفراد والمخاطر التشغيلية لضمان الالتزام باستراتيجيات وسياسات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها. كما تقوم اللجنة بوضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال ومراقبتها.
 - يترأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
- لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO):
 - تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وإدارة مخاطر السوق من أجل زيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والالتزام بالأنظمة. وتشمل مهامها الأساسية وضع السياسات المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وضمان فعالية تقييم هذه المخاطر ومراقبتها وإدارتها.
 - يترأس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي. وتعد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة. وبالأخص في ظل ظروف تشغيلية متقلبة.
- لجنة إدارة الأصول الخاصة للمجموعة (GSAM):
 - إن الأصول الخاصة هي أصول البنك التي تتطلب مراقبة دقيقة لتقليل المخاطر وتفادي الخسائر وتعزيز عمليات الاسترداد وتحسين مستوى الربحية من خلال إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة أو التحصيل أو الإجراءات القانونية. وتقوم اللجنة بالإشراف على هذه النشاطات ومراجعة السياسات والإجراءات ذات الصلة ومراقبة الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بحسابات محفظة الأصول الخاصة.
 - ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الأصول الخاصة للمجموعة. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب ما يراه الرئيس مناسباً.

السيد غاري ويليامز

مساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي

- التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام ٢٠١٠ كمساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي.
- عمل سابقاً لدى بنك ستاندرد تشارترد طوال ٢٥ عاماً أمضى آخر ١٢ عاماً منها في مجال التدقيق الداخلي للمجموعة وتأمين إدارة المخاطر التشغيلية.
- خلال عمله في إدارة التدقيق الداخلي، تنقل بين المملكة المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية.
- تمحور دوره الأخير في بنك ستاندرد تشارترد، قبل أن يلتحق بالبنك التجاري، حول تأسيس وحدة تأمين إدارة المخاطر التشغيلية وإدارتها في فروع البنك المنتشرة في ٢٠ دولة في أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان.

السيد محمد منصور

مساعد مدير عام، رئيس إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- بدأ مهنته في المجال المصرفي في إدارة سندات الخزينة في مصرف لبنان المركزي.
- عضو مؤسس لوحدة المعلومات المالية في مصرف لبنان المركزي وشغل منصب محقق أول ومحلل بحوث حيث قاد عدة تحقيقات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع محققين إقليميين ودوليين. كما أجرى اختبارات للبنوك في إطار برامج مكافحة غسل أموال.
- أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) ومسؤول الإلتزام معتمد وهو يعمل مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لتحسين تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الوعي وتقديم آخر حلول تقنية المعلومات في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لضمان استبدال الأشخاص الذين يشغلون حالياً المناصب الرئيسية والأساسية لنجاح البنك بأشخاص من ذوي الكفاءة العالية، أدرج قسم خاص بسياسة تخطيط التعاقب الوظيفي في ميثاق حوكمة الشركات ويشمل الآلية المتبعة من قبل البنك لضمان تعيين موظفين مؤهلين ومتمرسين يملكون الكفاءة اللازمة ومهارات/إمكانات القيادة لتولي الأدوار القيادية الرئيسية في البنك. وقد عين مجلس الإدارة لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة لمراجعة خطة التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية في البنك والموافقة عليها.

٦.١ اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي على عدد من اللجان الداخلية لتولي الإدارة اليومية للبنك، وبناءً على متطلبات الحوكمة والامتداد الواسع للعمليات، تم تشكيل سبع لجان. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني الذي يشمل الرئيس أو نائبه. وتتخذ جميع القرارات بالإجماع.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٨٦.٣٨٪ فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ١٣.٦٢٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغت نسب الحصص الرئيسية في البنك ما يلي:

شركة قطر القابضة ذ.م.م.	١٦.٦٧٪
الصندوق الوطني ٨	٢.٦٠٪
الصندوق الوطني ٣	٢.٣٥٪
الصندوق الوطني ٤	٢.٠٩٪

٨. إدارة المخاطر

لا تزال وحدة إدارة المخاطر في البنك تحتل موقعاً قوياً يمكنها من إدارة المخاطر الناتجة عن التعقيد المتزايد في أعمال البنك وتوسع هذه الأعمال وتنوعها. وتغطي إجراءات إدارة المخاطر كل أنواع المخاطر. وبالأخص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. وهي تضمن تحديد جميع المخاطر بشكل فعال وفهمها وتقييمها وتقليلها والإبلاغ عنها بالإضافة إلى تخصيص رأس المال المناسب لمواجهتها وضمان التوازن المناسب بين مستوى المخاطر ومستوى العائدات. وقد أدرجت هذه القيم الرئيسية في ميثاق المخاطر والسياسات ذات الصلة التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة حيث يحدد الميثاق والسياسات أنشطة إدارة المخاطر عبر البنك بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالتنظيم والسلطات والإجراءات المتعلقة بكل جوانب إدارة المخاطر.

يتبع البنك نموذج "الدفاع ثلاثي الخطوط" في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقها على كافة المستويات داخل البنك ابتداءً من مجلس الإدارة وحتى اللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية والإدارة التنفيذية والموظفين.

إن إدارة المخاطر في البنك التجاري مبنية على قدرة البنك على تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة. ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال أقسام إدارة المخاطر المتخصصة والتي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس قطاع المخاطر. تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق الوثيق مع وحدات الأعمال الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها. ندرج فيما يلي الأهداف الرئيسية لنظام إدارة المخاطر:

- التأكد من توافق أداء الأفراد والمحافظ مع الشروط والسياسات المتفق عليها؛
- تطبيق آليات لمراقبة المخاطر بحرص ودقة في جميع أقسام البنك؛
- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية؛
- المحافظة على علاقة وثيقة مع الجهات الرقابية المحلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالمخاطر.

- لجنة الائتمان (MCC):
 - تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبق السياسات المعتمدة. وتراجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع الائتمان. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

• لجنة الاستثمارات:

- تراجع اللجنة تفويض الصلاحيات المتعلقة بالاستثمارات وترفع التعديلات ذات الصلة إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. وتتولى اللجنة مراجعة مجموعة المنتجات الاستثمارية المعتمدة عبر البنك والموافقة عليها. كما ترافق كافة نشاطات المحفظة الاستثمارية داء وتراجعها.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع الخزينة والأسواق المالية. تتم مراجعة المستندات والموافقة عليها من قبل اللجنة من خلال تمريرها على جميع الأعضاء.

• لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تكون اللجنة مسؤولة عن مواجهة الأحداث التي قد تؤدي إلى أزمة بالنسبة للبنك. تضمن اللجنة وضع خطة لإدارة الأزمات يتم تطبيقها عبر البنك وتقديمها إلى جميع أصحاب المصلحة وتكون مسؤولة أيضاً عن تشكيل فريق لإدارة الأزمات. كما تضمن إجراء التدريبات اللازمة ووضع إجراءات تواصل شاملة في إطار إدارة الأزمات. في حال وقوع حادثة قد تؤدي إلى تفعيل خطة إدارة الأزمات، يتم استخدام نظام سلسلة الاتصالات الهاتفية الخاصة بالبنك لإبلاغ الحادثة إلى الرئيس التنفيذي/الرئيس التنفيذي للمجموعة لتحديد ما إذا كان يتوجب تفعيل خطط التعافي من الأزمات. وفي حال تفعيل خطط التعافي، يتم إبلاغ أصحاب المصالح على الفور من خلال تفعيل نظام سلسلة الاتصالات عبر الهواتف النقالة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

٧. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٧) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يحق لأي فرد (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) أن يملك أكثر من ٥٪ من مجموع أسهم البنك إلا من خلال الميراث وذلك باستثناء (١) جهاز قطر للاستثمار أو شركة قطر القابضة ذ.م.م. أو أي من شركاتها الزميلة و(٢) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار ايصالات ايداع عالمية.

تقوم لجنة التدقيق والالتزام بمراجعة دورية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال التقييمات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام. وتشمل هذه المراجعة كل الضوابط الأساسية بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ اللجنة في الاعتبار نتائج تقييم المدققين الخارجيين للبنك. وترفع اللجنة نتائج تقييم كفاءة الضوابط والإجراءات الداخلية القائمة إلى مجلس الإدارة.

٩.١ الإلتزام

يعزز البنك التقيد بقواعد الالتزام عبر المؤسسة ويتوقع من الجميع، من أعضاء مجلس إدارة وموظفين، الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تقوم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الإلتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الأخرى لإدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان الإلتزام الكامل من قبل الفروع/الإدارات بالقوانين/الأنظمة ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في دولة قطر؛
- مراقبة وضمان إلتزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون العمل وأنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب.

تقوم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراقبة الإلتزام وتقييمه من خلال مراجعات الإلتزام التي تحدد أي مخالفة للأنظمة ومسائل عدم الإلتزام. وتقدم نتائج مراجعات الإلتزام إلى لجنة التدقيق والالتزام والرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر والإدارة التنفيذية ورؤساء الوحدات/الإدارات المعنية بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لأوجه القصور و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها. بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

تضم وحدة إدارة المخاطر أكثر من ٩٠ موظفاً ما يعكس إلتزام البنك بتطبيق نظام فعال وقوي لحوكمة المخاطر وإدارتها. وخلال عام ٢٠١٣، واصل البنك تعزيز ضوابطه الداخلية وأجرى تحسينات في إجراءات إدارة المخاطر على كافة المستويات. أما على مستوى الإدارة الكلية، يشارك مجلس إدارة البنك التجاري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر من خلال:

- لجنة المخاطر: وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن كافة الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.
- اللجنة التنفيذية: وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن تقييم التسهيلات الائتمانية وتقييمها ضمن الحدود المسموح بها وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات مجلس الإدارة بالإضافة إلى مراجعة الاستراتيجية المتعلقة باسترداد العلاقات في إطار الأصول الخاصة ومراجعة كافة الاقتراحات الائتمانية (غير المنتجات الجاهزة) المتعلقة بالشخصيات السياسية والأشخاص في مناصب وزارية، ضمن تفويض الصلاحيات على مستوى إدارة المخاطر، والموافقة عليها والموافقة على التسهيلات الائتمانية ذات مدد استحقاق تتعدى ثماني سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية والمتخصصة في مجال إدارة المخاطر (لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة الأصول الخاصة) على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. ويتم إطلاع مجلس الإدارة أو لجانه بشكل منتظم على المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان.

وخلال عام ٢٠١٣، عزز البنك إجراءات إدارة المخاطر لديه من خلال تطبيق إجراءات شاملة لاختبار الضغط ونظام تصنيف ائتمان لحسابات الأفراد. كما قام البنك بتطوير النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان بالإضافة إلى تحسين إمكانيات الرصد والتبليغ على مستوى كافة المحافظ عبر البنك واستكمل نموذج التسعير المبني على المخاطر وباشتر بتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بشروط اتفاقية بازل ٢ والتعليمات المتعلقة بتطبيق بازل ٣ وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وهكذا، فإن نظام الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر تتماشى مع المعايير العالمية الأساسية وتوصيات لجنة بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

٩. نظام الرقابة الداخلية

يعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية، بعد أن تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة، لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية استثمارات المساهمين وأصول البنك وضمان موثوقية عمليات حفظ السجلات المالية وتقديم التقارير في البنك.

- تقديم تقرير مصرف قطر المركزي ربع السنوي حول مكافحة غسل الأموال إلكترونياً من أجل جمع البيانات الدقيقة.
- مراجعة القائمة السوداء للتحقق من الأوامر المستديمة على أساس ربع سنوي وذلك للتأكد من عدم وجود أي تغيير في القائمة السوداء.
- إدخال أصحاب حسابات الشركات ضمن إجراءات مراقبة القائمة السوداء.
- إجراء حلقة دراسية وتدريب مباشر على الإنترنت حول الإلتزام ومكافحة غسل الأموال.

العقوبات والغرامات والجزاءات المفروضة من الهيئات الرقابية على البنك التجاري

بلغت الغرامات التي فرضها مصرف قطر المركزي على البنك التجاري في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ١,٩٣,٥٠٠ ريال قطري منها ٣٦١,٥٠٠ ريال قطري نتيجة مخالفة نسب التمويل العقاري التي حددها المصرف والرصيد المتبقي مقابل مخالفة غيرها من الأنظمة المختلفة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

٩.٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة تسعى إلى تحسين/ تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق والإلتزام وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

لضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والإلتزام، ومن مهامها تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي وترشيح رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا.

ومن مهام الإدارة التأكيد لمجلس الإدارة والإدارة العليا على كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط من أجل إدارة/تقليل هذه المخاطر. وتعتمد الإدارة على خطة تدقيق داخلي مبنية على المخاطر وتركز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفاعليته؛
- موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وكفاءتها؛
- حماية الأصول واستخدامها؛
- الإلتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والإلتزام، بما في ذلك:
- إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المجال قيد المراجعة؛

وخلال عام ٢٠١٣، أجرت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب عدد ١٨ مراجعة إلتزام حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الإلتزام والضوابط فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. لم تكن لأي من مسائل الإلتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير مالي أساسي على البنك.

وشاركت إدارة الإلتزام في النشاطات التالية:

- تقديم المشورة والإرشادات فيما يتعلق بالتساؤلات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الإلتزام.
- تمثيل الإلتزام في كافة برامج تقييم المخاطر التشغيلية واجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.
- تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي.
- تولي استفسارات إدارة حماية المستهلك في مصرف قطر المركزي بالنيابة عن وحدات الأعمال.
- الاستجابة إلى كل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠١٣ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك.
- تقديم التقارير التنظيمية: النظر في كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى والرد عليها.

وخلال هذا العام أيضاً، كثفت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جهودها لتحديد مخاطر عدم الإلتزام المرتبطة بنشاطات البنك وإدارتها. فقامت بمراقبة حالات عدم الإلتزام بالأنظمة (بما في ذلك الشروط والمتطلبات المتعلقة بالإدراج وقواعد الإفصاح) التي قد تعرّض البنك للعقوبات من قبل الهيئات الرقابية.

وأنجزت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال مشاريع إلتزام كبيرة خلال عام ٢٠١٣ شملت:

- خلق الوعي بين موظفي الإدارة حول أهمية الإلتزام بالقانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) وإتمام تقييم التأثيرات الصلة واستكمال خطة التطبيق ووضعها قيد التنفيذ.
- وضع نموذج جديد لاتفاق مستوى الخدمة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وذلك لتسهيل تبادل المعلومات بين إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة الخدمات المصرفية الخاصة.
- تحديث الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بوحدة مكافحة غسل الأموال وفقاً لآخر التطورات في النظام والقوانين ذات الصلة.
- إدخال بيانات "ورلد تشك" في نظام رصد مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب (Risk Secure).
- تحسين الإجراءات (الفوائض المصرفية الآمنة وغير الآمنة، سويفت كود)، عدم مطابقة "السويفت كود" مع إسم البلد.

كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، ضمت الإدارة ١٢ مدققاً.

١٠. التدقيق الخارجي

تمشياً مع أحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تعين الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، المدقق الخارجي للبنك سنوياً بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

وقد تم تعيين كيه بي إم جي (سجل المدققين في قطر رقم ٣) لتولي التدقيق الخارجي للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة. وبحسب هذه المعايير، يجب على المدقق الخارجي التقيد بالمتطلبات الأخلاقية وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أي أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

سينشر تقرير المدقق المستقل إلى مساهمي البنك التجاري لعام ٢٠١٣ في التقرير السنوي للبنك بعد انعقاد الجمعية العامة العادية.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لقوانين دولة قطر.

١١. متطلبات الإفصاح

سعيًا لتحقيق الشفافية، يلتزم البنك بكل متطلبات الإفصاح بشكل كامل بما في ذلك الإعلان عن المعلومات المالية والمساهمين في البنك عن طريق بورصة قطر والهيئات الرقابية الأخرى. ويجب أن تكون المعلومات المعلنة دقيقة وغير مضللة.

ويتضمن تقرير الحوكمة هذا المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان ذات الصلة، بما في ذلك العضوية وتصنيف الأعضاء وغيرهما.

١٢. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

وضع البنك إرشادات وإجراءات لمعالجة حالات فعلية أو نظرية لتضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية. وقد تم توثيق هذه الإرشادات في ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالبنك وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

- مساعدة البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر؛
- تقييم إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لتحسينها.

- إجراء تقييمات مستقلة تناول جودة المحافظ الائتمانية للبنك، وقد تشكل خلال عام ٢٠١٢ فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي لمراجعة الملفات الائتمانية.
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك بما في ذلك المراجعات الخاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها ولن تتولى مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.
- تولي مهام غير مقررّة بما في ذلك التحقيق في عمليات الاحتيال وغيرها من المهام إما بناءً على طلب من لجنة التدقيق والالتزام أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك، عند الضرورة.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك بشأن المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو التي تستوجب تحسين مستوى الإلتزام فيها. وعلى الرغم من تقديم هذه التوصيات، لم تسجل أي حالات عدم إلتزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي الشامل للبنك. بالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم سالف الذكر ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجل أي مخاطر أساسية أو مواطن ضعف أو حالات عدم إلتزام تفوق مستوى تحمّل المخاطر في البنك.

وتمشياً مع خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٣، أصدرت الإدارة عدد ٣٠ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقي وقدمتها إلى لجنة التدقيق والإلتزام، وقد شملت هذه التقارير ١٢٦ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بالأخص الفروع، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وتقدم كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير وتناقش في اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام وقد عقدت هذه اللجنة خمسة اجتماعات في ٢٠١٣. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق والإلتزام ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق والإلتزام إذا لزم الأمر.

بالإضافة إلى ذلك، تولت إدارة التدقيق الداخلي سبع مهام، وفي بعض الحالات، لم يتم تزويد لجنة التدقيق والالتزام بتقارير رسمية بشأنها. كما قامت الإدارة المذكورة خلال العام بمراجعة المستندات الإجرائية المتعلقة بكافة العمليات عبر البنك ورفع التوصيات بشأنها، وذلك في إطار تحسين سياسات البنك وإجراءاته.

يسعى البنك إلى تزويد المساهمين بما يكفي من المعلومات والبيانات لتحليل أداء البنك التجاري واتخاذ القرارات فيما يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- حق الاطلاع في الوقت المناسب على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي والمستندات/السجلات/المعلومات الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة;
- معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة وكذلك بالنسبة للمساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذين يتمتعون بالأولوية في الترتيب ضمن هذه الفئات;
- حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالإبابة;
- مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

١٤. حقوق أصحاب المصالح

إن العلاقات القائمة مع أصحاب المصالح لدى البنك تسمح لمجلس الإدارة أخذ تساؤلاتهم وأهدافهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، ويلعب ذلك دوراً أساسياً في تحقيق استراتيجية البنك طويلة الأجل واستمرار نموه. يلتزم مجلس الإدارة بحماية حقوق أصحاب المصالح باستمرار ويضمن أخذ مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ أي قرارات قانونية وتجارية من قبل البنك، ويظهر هذا الالتزام من خلال ميثاق حوكمة الشركات للبنك الذي يركز على اعتماد أعلى معايير الدقة والشفافية في كل نشاطاته التجارية وتعاملاته.

ويعتمد البنك إطار محدد لإدارة المناقشات والتواصل مع أصحاب المصالح لديه بشكل صريح وشفاف. ويحدد هذا الإطار الإجراءات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك للتعامل مع جميع أصحاب المصالح على قدم المساواة وبشكل عادل. ومن أجل تعزيز السلوك الأخلاقي، أصدر البنك قواعد سلوك مهني تشمل المبادئ الأخلاقية التي يتوجب على كل موظف اعتمادها، يتم التحقيق بشكل دقيق في أي خروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك سياسة تبليغ عن الخروقات في مكان العمل تمكن الموظفين و/أو مزودي الخدمة الخارجيين من التبليغ عن أي خروقات دون التخوف من ردود الفعل السلبية.

المسائل الجوهرية المتعلقة بموظفي البنك التجاري وأصحاب المصالح

ليست هناك أي مسائل جوهرية تتعلق بموظفي البنك أو أصحاب المصالح يجب الإفصاح عنها في هذا التقرير.

ووفقاً للميثاق سالف الذكر، يتوجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح الالتزام بما يلي:

- تبادي أي مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح فعلية أو نظرية;
- التصرف بمسؤولية واحترام والبقاء بعيداً عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه;
- إبلاغ مجلس الإدارة عن أي مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في أي معاملة أو مسألة تؤثر على البنك بشكل مباشر;
- حماية الموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير;
- تبني قواعد وإجراءات واضحة تخضع لها عمليات التداول بالأوراق المالية ومنح التسهيلات الائتمانية والعمل في مؤسسات أخرى والعضوية في مجالس إدارات أخرى والمصالح التجارية والتعامل مع أطراف ذات علاقة وأي معاملات/مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح;
- عدم طلب الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى;
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تكون لديها نية للاستفادة من الإفصاح;
- منع بعض الأشخاص من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية;
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/أصحاب المصالح.

بشكل عام، التزم البنك بالتعريف والإجراءات المحددة من قبل الهيئات الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة/المعاملات التجارية/المعاملات الكبرى التي قام بها عام ٢٠١٣. وقد قام البنك باعتماد تعريف مصرف قطر المركزي بشكل خاص فيما يتعلق بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة كما هو محدد في كتاب التعليمات للبنوك.

١٣. حقوق المساهمين

إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على دقة المعلومات المتبادلة وتوقيتها وأهميتها بينما يضمن في الوقت نفسه عدم تعارض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية استثمارية البنك وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على غيرهم من أصحاب المصالح.

وتمشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات، يحافظ البنك على تواصل فعال وصريح مع مساهميه ما يمكنهم من فهم أعمال البنك ووضعهم المالي وأدائه التشغيلي. بالإضافة إلى التقرير السنوي واجتماعات المساهمين الرسمية، يوفر البنك مجموعة واسعة من المعلومات لكافة أصحاب المصالح من خلال موقعه الإلكتروني.

- احترام خصوصية الموظفين؛
- احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

١٥.٤ الموارد البشرية

وضع البنك سياسات عادلة لاجتذاب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم ما يشكل عاملاً أساسياً لإدارة أعماله بشكل فعال. وتشمل هذه السياسات ممارسات الإدارة الصحية للموظفين والحفاظ على مستوى مكافآت ومزايا تنافسي.

ومن حيث إدارة الموارد البشرية، يلتزم البنك بما يلي:

- توظيف مرشحين مؤهلين من خلال استخدام إجراءات توظيف ذات تكلفة فعالة؛
- التقيد بكل الإلتزامات القانونية والقواعد الداخلية المتعلقة بالتوظيف وإدارة الموظفين وإنهاء الخدمة؛
- معاملة جميع الموظفين بشكل عادل وبالتساوي؛
- إطلاق مبادرات لتوظيف مواطنين قطريين مؤهلين والمحافظة عليهم وتحقيق النسبة المحددة من قبل دولة قطر؛
- إتباع نظام مكافآت ومزايا متماسك و تنافسي وتطبيقه عبر البنك؛
- تطبيق آلية ترقية عادلة تستطيع تحديد الأداء المميز للموظفين ومكافأتهم عليه؛
- تطوير أداء الموظفين وتصحيح أوجه القصور وتعزيز مواطن القوة وتحسين الفعالية التنظيمية من خلال تطبيق نظام تقييم أداء منهجي؛
- معالجة الشكاوى لتقليل المظالم وحماية حقوق البنك وموظفيه؛
- تعزيز تبادل المعلومات والتعلم عبر البنك وتسهيل نمو المعرفة.

١٥.٥ مكافحة الإحتيال

تسهل سياسة مكافحة الإحتيال الإلتزام بالضوابط التي تساعد على تحديد عمليات الإحتيال ضد البنك والحد منها.

يعزز البنك اعتماد ضوابط إدارة المخاطر لمكافحة الإحتيال من خلال إتباع المبادئ التالية:

- الإلتزام بمبادئ النزاهة والمساءلة ومبادئ الحوكمة الصحيحة التي تشمل ضوابط داخلية قوية؛
- اعتماد ثقافة تحمي الأموال والأموال العامة لضمان حماية مصالح المساهمين؛
- عدم قبول أي نشاطات احتيالية و/أو غير أخلاقية وتحميل جميع الموظفين مسؤولية أعمالهم؛
- معالجة كافة المسائل والقضايا بشكل متناسق بغض النظر عن المناصب أو العلاقة مع السلطات أو الجنسية أو مدة الخدمة.

١٥. سياسات البنك

يملك البنك التجاري حالياً عدد ٣٩ كتيب سياسات/ميثاق حيث تركز خمسة منها بشكل خاص على حوكمة الشركات وإدارة المخاطر. وسيتم مناقشتها بالتفصيل فيما يلي:

١٥.١ ميثاق حوكمة الشركات

يقر البنك أن اعتماد نظام حوكمة فعال هو أساسي لتحقيق أهداف البنك وزيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد. لقد وضع البنك ممارسات وإجراءات الحوكمة وفقاً للنظام الأساسي والأنظمة ذات الصلة وتمثيلاً مع ممارسات الحوكمة الأساسية.

ويحدد ميثاق حوكمة الشركات تفاصيل إرشادات نظام الحوكمة في البنك.

١٥.٢ المسؤولية الاجتماعية للشركات

يدرك البنك مسؤوليته الاجتماعية في دمج القيم التجارية في عملياته لتحقيق توقعات أصحاب المصالح لديه وتلبية حاجاتهم.

يلتزم البنك بتعزيز النمو المستدام والحفاظ على حياة الإنسان والصحة والموارد الطبيعية والبيئة وحمايتها والمساهمة في المجتمعات التي يعمل فيها. وفي هذا الإطار، يدرك البنك أهمية الإلتزام والمساهمة المالية وغير المالية.

١٥.٣ قواعد السلوك المهني

تستخدم قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك كدليل للسلوك المهني الذي يتوجب على موظفي البنك الإلتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة المطبقة وأعلى المعايير التي يجب على الموظفين الإطلاع عليها والإلتزام بها خلال تاديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك، إن معايير السلوك التي ينتظر من مجلس الإدارة اعتمادها هي مذكورة أيضاً في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد أيضاً على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تغطي المسائل المحددة أدناه:

- الإلتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات؛
- تضادي حالات تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الفعالية التشغيلية؛
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب؛
- منع التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات مع وسائل الإعلام؛
- التبليغ عن الخروقات في مكان العمل؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛

إختصار الكلمات

المعنى	الإختصار
لجنة الموجودات والمطلوبات	ALCO
إدارة الموجودات والمطلوبات	ALM
النظام الأساسي	AOA
مكافحة غسل الأموال	AML
البنك التجاري	Bank
مجلس الإدارة	BOD
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية	FATCA
الرئيس التنفيذي للمجموعة	GCEO
الرئيس التنفيذي	CEO
لجنة إدارة الأصول الخاصة للمجموعة	GSAM
لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	MRC
مصرف قطر المركزي	QCB
هيئة قطر للأسواق المالية	QFMA
قانون الشركات التجارية	QCCL

البنك التجاري القطري (ش.م.ق.)
ص.ب. ٣٢٣٢
الدوحة، دولة قطر

